

تُقدِّمُ أَنْ مِنْ شُرُوطِ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِلْمُتَعَاوِقِينَ وَقْتَ التَّعَاقِدِ لَكِ يَصْحُّ الْعَدْ؛ لَأَنْ تَوْجِهُ إِلَى التَّعَاقِدِ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّضَا، وَلَا يَكُونُ الرَّضَا حَقِيقِيًّا إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُعْقُودُ عَلَيْهِ مَعْلُومًا عَلَمًا نَافِيًّا لِلْجَهَالَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ثُمَّاً وَمَثْمَنًا وَأَجْلًا إِنْ كَانَ مَؤْجَلاً، وَذَلِكَ إِمَّا بِرَؤْيَتِهِ أَثْنَاءِ التَّعَاقِدِ أَوْ قَبْلَهُ بِزَمْنٍ لَا يَتَغَيِّرُ فِيهِ غَالِبًا، وَإِمَّا بِوَصْفِهِ وَصَفَّا تَامًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ إِنْ كَانَ غَائِبًا،